

مساهمة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي

The Contribution of the Accounting Information in Decision Making

حميدة زايدي

جامعة باتنة 01 - الجزائر

Hamida.09@hotmail.com

Received: 30/10/2018

زوينة مخلخل

جامعة بسكرة - الجزائر

Mansouri.sad@gmail.com

Accepted: 30/11/2018

Published: 30/12/2018

ملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر المحاسبة والدور الذي تلعبه في تمكين المؤسسة من معرفة العمليات التي تمت والآثار المالية المرتبطة بتلك العمليات، بالإضافة إلى ذلك فإنها تساعد الإدارة على القيام بمختلف وظائفها والمتمثلة أساسا في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

حيث كلما كانت المعلومة المحاسبية تتوفر على مجموعة من الخصائص من أهمها الدقة والموثوقية ووصولها في الوقت المناسب، كلما ساعد الإدارة على صناعة قرار تمويلي مناسب يترجم الإستراتيجية التمويلية التي تتبعها المؤسسة وهذا يقود إلى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه وهو تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة بمقابل تقليل المخاطر التي تتعرض لها. الكلمات المفتاحية: المعلومة المحاسبية، القرار التمويلي، الهيكل التمويلي الأمثل. تصنيف JEL: Q56, M49, D81.

Abstract:

The study aims at clarifying the impact of accounting and the role it plays in enabling the organization to know the processes that have taken place and the financial implications associated with the operations. In addition to that, accounting assists the administration in carrying out its various functions, mainly in planning, control and decision-making. For, the more accounting information is available, the more accurate, reliable and punctual is, the more it helps to make an appropriate financing decision able to translate the financing strategy of the institution which leads us to achieve the objective of maximizing the market value of the institution in return of reducing the risks to which it is exposed.

Key words: Information- Financing Decision - Optimal Financing Structure.

JEL Classification: Q56, M49, D81.

* مرسل المقال: زوينة مخلخل

يعيش العالم اليوم تطورات كبيرة وهائلة في مختلف المجالات حيث سايرت المحاسبة هذا التطور وخرجت المحاسبة من الطريقة التقليدية التي كانت في الماضي مجرد عمليات محدودة لا يتعدى دورها إلا عملية تسجيل الممتلكات من أجل حصرها والحفاظ عليها من الضياع، هذه التطورات التي حدثت في المجال المحاسبي أصبح ينتج عنها معلومات محاسبية متنوعة تلبى مختلف الحاجيات المتزايدة لمستخدميها سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها. حيث أصبحت المعلومة المحاسبية تساهم في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية وعلى جميع المستويات الإدارية، ومن أهم هذه القرارات قرارات التمويل التي تعتبر من أصعب القرارات التي تتخذها المؤسسة وذلك نظرا لطابعها الاستراتيجي ولما لها من أثر على تحديد الهيكل التمويلي المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي وتعظيم مردودية المؤسسة وتقليل المخاطر المالية.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيمها إلى:

أولاً: مفهوم المعلومة المحاسبية؛

ثانياً: ماهية القرار التمويلي؛

ثالثاً: دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي.

أولاً: مفهوم المعلومة المحاسبية

أ. تعريف المعلومة المحاسبية:

هناك عدة تعاريف للمعلومة المحاسبية فهناك من يعرفها بأنها: كل المعلومات الكمية وغير الكمية والتي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطوط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً⁽¹⁾.

كما تعرف بأنها: ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للمؤسسة في إدارة مشاريعها⁽²⁾.

أ. خصائص المعلومة المحاسبية:

تتميز المعلومة المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

1. القابلية للفهم: إن المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية يجب قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض، لذلك يفترض لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وفي نفس الوقت يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية⁽³⁾.
2. الأهمية النسبية: تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو خطأ المقدّر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف⁽⁴⁾.

3. الإفصاح: ويكون الإفصاح عن السياسات المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية، والإفصاح عن الأثر الناتج عن التغيير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة⁽⁵⁾.
4. الملائمة: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية⁽⁶⁾.
5. الموثوقية: تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين لكونها تمثل بشكل صادق ما تزعم أنها تمثله أو ما يمكن أن يتوقع بدرجة معقولة أن تمثل، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو طريقة تمثيلها، لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضلل⁽⁷⁾. ولكي تكون معلومات موثوقة يجب مراعاة ما يلي:⁽⁸⁾
- أ. الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للأحداث الاقتصادية فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتلخص المؤسسة من أصل على طرف آخر ومع ذلك قد توجد اتفاقيات تضمن استمرارية تمتع المؤسسة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل ملكية وبالتالي فإن التمثيل الصادق لهذا الحدث لا يمكن الاعتراف به بأنه عملية بيع.
- ب. الحذر: ويقصد بهذه الخاصية تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات مطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، أي على معد المعلومات بذل الجهد الكافي للمواجهة حالة عدم التأكد.
- ت. الاكتمال: لتكون موثوقة فإن المعلومات الواردة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة. حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة بحيث تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث الملائمة.
- ث. التمثيل الصادق: يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المتوقع أن تعبر عنها بشكل مقبول. على سبيل المثال يجب أن يمثل بيان المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها من أصول والتزامات وحقوق الملكية في المؤسسة بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف⁽⁹⁾.
- ج. القابلية للمقارنة: يعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة. وتقتضي المقارنة ثبات السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي اتساق في تطبيق تلك السياسات⁽¹⁰⁾.
- ح. الحياد: يعني الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، إنما للاستخدام العام ودون تحيز.

III. مستخدمو المعلومة المحاسبية: ينقسم مستخدمو المعلومة المحاسبية إلى:

1. مستخدمين داخليين: وهم كافة المستخدمين العاملين في تحقيق أداء نشاط المؤسسة ويتمثلون في:⁽¹¹⁾

أ. الإدارة العليا: ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمؤسسة حيث أن الإدارة العليا مسؤولة عن أداء المؤسسة اتجاه المالكين، ونستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط المؤسسة.

ب. المستويات الإدارية: ويقصد بها المديرين في المستويات الوسطى والدنيا، والتي تتولى متابعة النشاط والإشراف على أعماله واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط ولذلك تحتاج إلى التقارير المحاسبية بصورة دورية.

ت. الموظفون: يحتاج الموظفون إلى معلومات لمتابعة أعمال المؤسسة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للمؤسسة.

2. الأطراف الخارجية: ويتمثلون في⁽¹²⁾:

أ. المستثمرون الحاليون والمحتملون: ينظر هؤلاء إلى المعلومة المحاسبية التي تمكنهم من:

● اكتشاف درجة ربحية المؤسسة في الحاضر والتوقعات المستقبلية والتعرف على مدى جدوى الاستثمار فيها من عدمه؛

● الوقوف على مدى الاستخدام الاقتصادي لرأس المال المالك من طرف المسيرين وتدارك أي خلل من خلال الجمعية العامة، حيث يعتبر مؤشر الربحية من الطرق التي يعتمد عليها في الحكم على أداء المؤسسة.

ب. المقرضون: يمكن أن يكون مقرضا أي جهة مالية (بنوك) أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي آخر ترغب في توظيف أموالها بغية تحقيق عائد اقتصادي (فائدة)، وحتى تتم عملية اتخاذ قرار الاقتراض بشكل عقلائي لابد من توفر المعلومات الكافية حول الوضعية المالية لطالب القرض، بحيث يكون التركيز على درجة الملائمة المالية (السيولة) طول فترة الدين وذلك باستخدام الميزانية الختامية وجدول النتائج والتدفقات النقدية حاضرا والمتوقعة مستقبلا (الميزانية التقديرية للسيولة).

ت. الدولة: متمثلة في أجهزتها المختلفة (ضرائب، حماية اجتماعية، حماية البيئة) والتي تسهر على ضمان احترام المؤسسات تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها، مستخدمة المعلومة التي تتضمنها التقارير المالية التي تحصل عليها بشكل دوري كما تعتبر المعلومة المحاسبية على مستوى الاقتصاد الجزئي المصدر المعلوماتي الأكثر أهمية في إعداد الحسابات الوطنية.

ث. العمال وممثلهم: هؤلاء يهتمون بالحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقسيم ربحية واستقرار المؤسسة وقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وعلى دفع مستحقات العمال المختلفة أما بالنسبة للنقابات فهي تهتم بالمعلومات التي تمكنها من تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفرص العمل المتاحة واستمرارها وكذلك أمور اجتماعية أخرى.

ج. الموردون: يتشابه اهتمام الموردون بالمعلومات إلى درجة كبيرة بالمقرضين إلا أن اهتمامهم يركز إلى حد كبير في الأجل القصيرة.

ح. العملاء: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على الاستمرار خاصة إذا كان وجودهم التجاري يعتمد بشكل كبير عليها بشكل أساسي.

خ. المنافسون: يهتمون بالمعلومة المحاسبية التي تظهر القدرة التنافسية التي يتوفر عليها غيرهم ومثلا يراقب المنافسون مخزون وسيولة المؤسسة فكلما كان المخزون يفوق المستوى المطلوب كان احتمال تخفيض الأسعار ضروريا عند ظهور الحاجة للسيولة، أما إذا كان مستوى السيولة مرتفعا فهذا يوفر المؤسسة مجال للمناورة وإمكانية التوسع.

IV. أشكال المعلومة المحاسبية: تتخذ المعلومة المحاسبية الأشكال التالية:

1. القوائم المالية:

أ. تعريف القوائم المالية: تعرف القوائم المالية بأنها: عبارة عن الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي داخل المؤسسة والتي يمكن من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية بحيث أنها نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة⁽¹³⁾. كما أن القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية. وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع⁽¹⁴⁾.

2. أنواع القوائم المالية:

أ. قائمة المركز المالي: وهي عبارة عن كشف وليس حسابا تبين ممتلكات المؤسسة من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في الجهة يقابلها مع المؤسسة من التزامات لصاحب المؤسسة وللغير، حيث تكون حسابات الأصول في جانب ومجموعة الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الآخر حيث يكون الجانبان متساويان⁽¹⁵⁾.

ب. قائمة الدخل: كل من الإيرادات والعوائد وكذلك النفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المتحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن. وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة بل بعضها ينشر القوائم المالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية⁽¹⁶⁾.

ت. قائمة التدفقات النقدية: تعتبر لوحة قيادة أمام الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه، بحيث تعتبر هذه القائمة أداة تحليل متميزة وهامة تقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية⁽¹⁷⁾.

ث. قائمة التغير في حقوق الملكية: هي قائمة توضح مقدار النقص أو الزيادة التي تطرأ على رصيد في حقوق الملكية خلال فترة معينة، ومن المؤكد أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال فترة وأيضاً تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأسمال من قبل المالك، أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة وكذا مسحوبات المؤسسة خلال نفس الفترة⁽¹⁸⁾. كما يتم إعداد التغيرات في قائمة حقوق ملكية من خلال كل من رصيد بداية العام مضافاً إليها صافي الربح المحقق خلال العام أو منقوصاً منه الخسائر إن وجدت كما يتم توزيع الأرباح والمسحوبات الشخصية.

ج. ملحق الكشوف المالية: وتشمل القوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية أصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية⁽¹⁹⁾ كما تشمل الملاحق المعلومات التالية⁽²⁰⁾:

• القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات إعداد الكشوف المالية:

• المعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية وحساب النتائج:

• إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم، الوحدات والفروع والمؤسسة الأم، العمليات فيما بينهم:

• المعلومات التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه.

بالإضافة إلى ذلك تشمل الملاحق معلومات حول القواعد والطرق المحاسبية وتعتبر الملاحظات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تتضمنه القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهمها وبغياها تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساساً قويا لاتخاذ القرارات بحكمة وعقلانية.

ح. التقارير المالية: هي عبارة عن المنتج النهائي للنظام المعلومات المحاسبية، لأنها تنقل المعلومات التي ينتجها النظام لتقدم إلى مستخدميها في صورة مناسبة لاحتياجاتهم بما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة.⁽²¹⁾

ثانيا: ماهية القرار التمويلي

يعتبر القرار التمويلي من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة وذلك نظرا لطابعها الاستراتيجي ولما له من أهمية في اختيار الهيكل التمويلي الأمثل الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي وتعظيم مردودية المؤسسة.

1. تعريف القرار التمويلي والهيكل التمويلي الأمثل:

1. القرار التمويلي: يعرف بأنه القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل.⁽²²⁾

2. الهيكل التمويلي: يقصد به توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية مشاريعها ويتكون الهيكل التمويلي من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة سواء كانت هذه العناصر طويلة أو قصيرة الأجل وسواء كانت أموال دين أو أموال ملكية.⁽²³⁾

3. الهيكل التمويلي الأمثل: يعرف بأنه ذلك الهيكل الذي يعظم القيمة السوقية للأموال الخاصة من خلال تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة ككل وذلك من خلال اختيار لمزيج تمويلي يخفض تكلفة التمويل لأقصى درجة ممكنة.⁽²⁴⁾

II. العوامل المؤثرة على اختيار الهيكل التمويلي:

تتمثل العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي في⁽²⁵⁾:

1. المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة أو عملياتها الرئيسية في وقت لا تتحصل فيه المؤسسة على أي دين، مثل مخاطر التكنولوجيا المرتبطة بالمنتج ومخاطر تغير أذواق المستهلكين وغيرها. فكلما زادت هذه المخاطر كلما قلت قدرة الشركة على استخدام الدين لأن استخدام المزيد من الدين سيزيد من الخطورة فمثلا المؤسسات المنتجة للمواد الأولية والتي لديها عقود بيع طويلة الأجل تكون مخاطر أعمالها أقل من مؤسسات تنتج سلع كمالية وتعرض لتقلب حجم المبيعات، فالأولى تستطيع أن تزيد من ديونها بشكل أكبر لأن الديون يترتب عليها أعباء ثابتة مما يعني أن المؤسسة تحتاج إلى إيرادات ثابتة.

2. الموقف الضريبي: من الأمور التي تشجع المؤسسة على الاقتراض هو ما يعرف بالوفر الضريبي الناتج عن الفوائد، حيث أن الكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون الضريبة مرتفعة وعليه كلما زادت قدرة المؤسسة على الاعتماد على الدين في التمويل، وفي بعض الحالات تكون المؤسسة لا تحقق أي وفر ضريبي لكون المؤسسة غير مطالبة بدفع ضريبة لحصولها على إعفاء أو لوجود خسائر رأسمالية أدت إلى انخفاض ربحيتها وبالتالي انخفاض الضريبة وربما انعدامها، ففي هذه الحالة لا يشجع الوضع الضريبي على الاقتراض.

3. المرونة التمويلية: قدرة المؤسسة على الحصول على قروض وذلك بشروط ملائمة وأسعار فائدة معقولة تحت الظروف المختلفة لأنه من المعروف أن المقرض دائما يبحث عن المؤسسة ذات المركز المالي القوي لضمان حقوقه وخاصة في الظروف الاقتصادية الرديئة، وعليه عندما تكون العوامل الأخرى مشجعة على استخدام الدين والمرونة التمويلية غير متوفرة فإن هذا يعني تركيبة رأسمال فيها نسبة دين أقل.

4. درجة تحفظ أو جرأة الإدارة: إن إدارة المؤسسة هي مجموعة من الذين تحكمهم عوامل سلوكية، فالموظفين منهم من يتصف بالجرأة والإقدام على الخطر، ومنهم من يتصف بالتحفظ والخوف من الخطر، والدين كما هو معروف

يعمل على زيادة المخاطر، ومن هنا قد تميل تركيبة الهيكل التمويلي إلى استخدام دين أقل برغم من ملائمة العوامل الأخرى بسبب تحفظ الإدارة.

ثالثاً: المعلومة المحاسبية ودورها في ترشيد القرار التمويلي

يحتاج القرار التمويلي إلى المعلومات المحاسبية ليكون أكثر رشادة، ويمكن تحقق ذلك من خلال القيام بالتحليل المالي المتحصل عليه من خلال المعلومات المحاسبية.

1. تقييم هيكل التمويل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

1. تعريف التوازن المالي: يعرف بأنه الحالة التي يظل فيها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، وكذلك يحقق اليسر المالي بنسبة معينة والسيولة للمؤسسة.⁽²⁶⁾

ويتم قياس التوازن المالي باستخدام المؤشرات التالية:

أ. رأس المال العامل: يعرف بأنه حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأمد أي الموجودات المتداولة في فقرات النقدية والذمم المدينة والمخزون والاستثمارات المؤقتة.⁽²⁷⁾

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:⁽²⁸⁾

• من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

• من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

من خلال العلاقة التي يحسب بها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:

• الحالة الأولى: رأس مال عامل موجب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويبقى للمؤسسة هامش أمان، والذي يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة إستحقاقية الديون.

• الحالة الثانية: رأس مال عامل معدوم: هنا المؤسسة تمول أصولها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير آمنة، بحيث ينجم عنها مخاطر في الأجل القصير، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

• الحالة الثالثة: رأس مال عامل سالب: يشير المؤشر أن المؤسسة عجزت عن تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

2. احتياجات رأس مال العامل:

تعبّر عن الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ما عدا سلفيات مصرفية).⁽²⁹⁾

وتمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المحزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناء التسبيقات البنكية) من جهة ثانية.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس مال العامل} = (\text{محزونات} + \text{زبائن}) - (\text{موردون} + \text{تسبيقات الزبائن})$$

3. الخزينة:

تشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأسمال الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها أي احتياجات رأسمال العامل الإجمالي، والخزينة ثلاث حالات تتمثل فيما يلي: (30)

• الحالة الأولى: خزينة موجبة: ويكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة لكن يجب مراعاة أن لا يكون الفرق كبيراً هذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها.

• الحالة الثانية: خزينة معدومة: أي تساوي رأس المال العامل مع الاحتياجات وهذا يمثل توازن مالي أمثل للمؤسسة والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومن ثم التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

• الحالة الثالثة: خزينة سالبة: عندما تكون الاحتياجات أكبر من رأس المال العامل هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة إلى موارد مواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد. وتحسب كما يلي: (31)

$$\boxed{\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات المصرفية}}$$

II. تقييم هيكل التمويل باستخدام النسب المالية:

1. نسب السيولة: وتقيس هذه المجموعة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية وتعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال السنة المالية وبهم مقرضي الأموال قصيرة الأجل بصفة خاصة بالإضافة إلى الملاك والإدارة (32) وهي موزعة لعدة نسب أهمها: أ. نسبة التداول: وهي تعتبر مؤشر لمدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة وكلما كانت مرتفعة كلما كانت مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة أجل أكبر. إلا أنه يجب الحذر منها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة المكونات الجزئية للأصول المتداولة، وتحسب رياضياً كما يلي: (33)

$$\boxed{\text{نسبة التداول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة.}}$$

ب. نسبة السيولة السريعة: وهذه النسبة تختلف عن النسبة السابقة في أنها تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدى البضاعة. والذي يعتبر أقل عناصر متداولة سيولة لذلك لا تدخل البضاعة في معيار السداد السريع لقياس السيولة ويرى بعض رجال الإدارة المالية أن هذه النسبة يجب ألا تقل عن واحد الصحيح حتى تكون حالة السيولة مطمئنة يمكن توضيحه بالمعادلة التالية: (34)

$$\boxed{\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{أصول المتداولة} - \text{البضاعة}) / \text{الخصوم المتداولة.}}$$

ت. نسبة السيولة المختصرة: وهذه النسبة تركز على الأصول المتداولة ذات سيولة مالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل وأوراق القبض، وتحسب كما يلي: (35)

$$\boxed{\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{النقدية} + \text{الأوراق المالية} + \text{أوراق القبض}) / \text{الخصوم المتداولة.}}$$

ث. نسبة النقدية الجاهزة: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب وفق العلاقة الآتية: (36)

$$\boxed{\text{نسبة النقدية} = \text{النقدية} (\text{الصندوق} + \text{البنك}) / \text{الخصوم المتداولة.}}$$

2. نسب التمويل: تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته، كما تقيس المديونية وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، وبالتالي فهي تعبر عن كمية استخدام أموال الآخرين في خلق الأرباح. وبمعنى آخر هو المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الغير لتمويل احتياجاتها، وبالتالي كلما زاد استخدام المؤسسة للديون مع إجمالي أصولها كلما زادت الرافعة المالية في المؤسسة وهذا يعني تعظيم العائد متبوعا بزيادة درجة الخطورة.⁽³⁷⁾ وتنقسم إلى عدة نسب تتمثل في:

أ. نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة اقل من الواحد الصحيح فان رأسمال العامل يكون سالبا وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة اكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.⁽³⁸⁾ ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ب. نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية: وتظهر هذه النسبة إلى أي مدى استثمرت أموال الملاك في أصول ذات معدل منخفض الدوران إذ تساعد هذه النسبة الإدارة في تحديد نوع التمويل الذي تستخدمه في المستقبل.⁽³⁹⁾ وتحسب هذه النسبة انطلاقا من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ت. نسبة التمويل الخاص: هذه النسبة تقيس مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها من على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة اكبر من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على ان المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.⁽⁴⁰⁾

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ث. نسبة الديون إلى رأسمال: وهذه النسبة تظهر مدى استخدام الديون في المؤسسة مقارنة بحقوق الملكية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زادت مطلوبات الدائنين مقارنة بحقوق المالكين، بالإضافة تبين استقلالية المؤسسة حاليا ويستحسن أن لا تزيد عن الواحد وحتى تكون للمؤسسة حرية اتخاذ القرارات الخاصة، لأن ارتفاع هذه النسبة تقيد عمليات المؤسسة ويجعلها عرضة للتدخلات والضغطات الخارجية. وتحسب كما يلي:⁽⁴¹⁾

$$\text{نسبة الديون إلى رأسمال} = \frac{\text{الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ج. نسبة المديونية: تقيس نسبة الدين الجزء من الأصول الذي تم تمويله من الدائنين وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت كمية المبالغ التي تستخدمها المؤسسة من أموال الجمهور لخلق الأرباح، وتحسب كما يلي:⁽⁴²⁾

$$\text{نسبة الدين} = \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3. نسب المردودية: تعتبر المردودية أو الربحية من أهم الموضوعات التي تهتم بها المؤسسة، فتحقيقها يعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات المتخذة، وتظهر هذه النسب الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الأصول على نتائج المؤسسة.⁽⁴³⁾ ومن أهم هذه النسب:⁽⁴⁴⁾

أ. نسبة هامش الربح: تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة عن تحقيق الأرباح من دورة استغلالها فكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ب. المردودية الاقتصادية: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية: النتيجة الصافية / إجمالي الأصول.

ت. المردودية المالية: وهي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهمتها وتمت المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة. وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية. كما تبين الهدف الرئيسي للمؤسسة. وتعكس إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات لتحقيق المبيعات⁽⁴⁵⁾ وتحسب كما يلي:

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة.

الخاتمة:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث تهدف إلى توفير معلومات محاسبية عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة وتمكن كذلك من التعرف على تغيرات حقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.

إن اتخاذ قرار تمويلي سليم في المؤسسة يستوجب توفر معلومات دقيقة تساعده على اتخاذه، حيث تساعد البيانات الواردة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الملائمة له، ذلك من خلال استخدام تحليل القوائم المالية حيث تحول البيانات إلى معلومات مفيدة عن مركزها المالي وتقييم أداءها وقدرتها الائتمانية واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها.

ومن خلال دراستنا هذه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضع المالي الحقيقية للمؤسسة؛
 - يجب أن تتوفر المعلومة المحاسبية على جملة من الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
 - تساعد القوائم المالية متخذ القرار على تحقيق تطلعات وأهداف المؤسسة؛
 - يساعد التحليل المالي للقوائم المالي في توفير احتياجات الإدارة تساعدها في اتخاذ قرارات تمويلية مناسبة ومن ثم تحقيق هيكل تمويلي أمثل؛
 - القوائم المالية تسمح بتوفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارستها المؤسسة نشاطاتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال.
- توصيات الدراسة:

- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية حول الموضوع من أجل زيادة وتنمية الوعي لدى المحاسبين والمؤسسات بصفة عامة والطلبة والأساتذة بصفة خاصة؛
- ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار التمويلي؛
- أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تاريخية مما يوجب الى وجود سوق كفاء لتكون القوائم المالية أكثر مصداقية؛
- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمي القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة.
- ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

قائمة المصادر والمراجع:

- ¹- قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، الموصل، 2003، ص 27.
- ²- فياض حمزة الرملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2011، ص 30.
- ³- أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 40.
- ⁴- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 95.
- ⁵- شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية مؤسسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 13.
- ⁶- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 41.
- ⁷- هيني فان جريوننج، ترجمة: طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م. مصر، 2006، ص 6.
- ⁸- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 43، 44.
- ⁹- طارق عبد العال حماد، مرجع السابق، ص 96.
- ¹⁰- محمد أبو ناصر، جمعت حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب المالية والعملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 9.
- ¹¹- علون محمد لمن، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2016، ص 84/85.
- ¹²- مصطفى عقاري، التقارير المالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، العدد 7، ص 30.
- ¹³- خالد جمال جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع عمان (الأردن)، 2008، ص 93.
- ¹⁴- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 22.
- ¹⁵- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 68.
- ¹⁶- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 66.
- ¹⁷- إلياس بن الساسي، يوسف فريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2006، ص 204.
- ¹⁸- علون محمد لمن، مرجع سابق، ص 105.
- ¹⁹- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية (انعكاساتها على الدول العربية)، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 584، 585.
- ²⁰- علون محمد أمين، مرجع سابق، ص 106.
- ²¹- أشرف يحيى محمد الهادي، ناصر خليفة عبد المولى، مقدمة في نظم المحاسبة وتطبيقاتها، المكتب العربي للمعارف، مصر (القاهرة)، 2011، ص 83.
- ²²- محمد جمام، أميرة دياش، أثر قائمة تدفقات نقدية في اتخاذ القرارات التمويلية، دراسة حالة البنوك التجارية لولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، عدد 4، ديسمبر 2015، ص 07.
- ²³- عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 401.
- ²⁴- محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 157.
- ²⁵- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (نظرية وتطبيق)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2008، ص 437/438.
- ²⁶- شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008، ص 66.
- ²⁷- حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، العدد 15، 2011، ص 341.
- ²⁸- عبد الحكيم سليمان، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة-مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص 129/135.

- ⁻²⁹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص147.
- ⁻³⁰ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص85.
- ⁻³¹ صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنز، التحليل المالي (الأصول العلمية والعملية)، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2015، ص100.
- ⁻³² محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص73.
- ⁻³³ جمال الدين محمد مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، مرجع سابق، ص156.
- ⁻³⁴ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2006، ص51.
- ⁻³⁵ عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص103.
- ⁻³⁶ جمال الدين محمد مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص159.
- ⁻³⁷ مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص120.
- ⁻³⁸ سعادة اليمين استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، 2009/2008، ص54.
- ⁻³⁹ عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص75.
- ⁻⁴⁰ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص54.
- ⁻⁴¹ شباح نعيمة، مرجع سابق، ص101.
- ⁻⁴² مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص121.
- ⁻⁴³ عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص106.
- ⁻⁴⁴ مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص ص129/127.
- ⁻⁴⁵ عريف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص78.